الكردستاني يعلن موت مجلس السياسات.. والعراقية: ملفا الهاشمي والمطلك خلف الكواليس

الأعرجي يكشف لـ(المدى) جدول تحضيرات المؤتمر الوطني

◆ اجتماع جديد للجنة المصغرة.. والتحالف الوطني: مطالب الكتل في سلة واحدة

بهاء الأعرجي

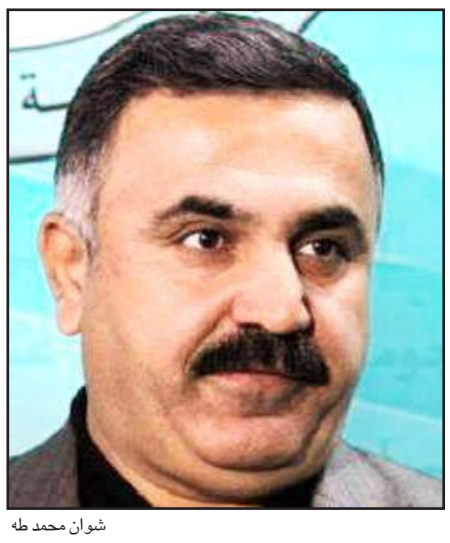

شوان محمد طه

وحدة الجميلي

بغداد/ إياس حسام الساموك

تستكمل الكتل السياسية اليوم لقاءات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، اذ من المتوقع ان تقدم الوفود المفاوضة أوراقها التي وضعتها من خلال اجتماعاتها الداخلية، ومن ثم جمعها في ورقة موحدة لطرحها كجدول عمل المؤتمر الوطني.

وكان الاجتماع الأول الذي عقد الأسبوع الماضي وحضرته الرئاسات الثلاث قد تم الاتفاق فيه على ضرورة التمسك بالدستور واتفاقيات اربيل.

ويتوقع التحالف الوطني ان اللقاء المرتقب والذي تفصل عنه عدة اسابيع، من شأنه حل جميع مشاكل الكتل السياسية لا التي بين ائتلاف دولة القانون والعراقية فحسب، مجددا رفض إدراج ملف نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المتهم بدعم جماعات مسلحة والخلافات بين رئيس الوزراء نوري المالكي ونائبه صالح المطلك.

موقف اتفقت معه الى حد ما القائمة العراقية التي شددت على ضرورة حل الملفات العالقة من خلال الدستور والالتزام ببنوده دون انتقائية، هذا الامر اعتبره ائتلاف الكتل الكردستانية بمثابة رصاصة الرحمة على المجلس الوطني للسياسات العليا والذي يعتبر احد استحقاقات القائمة العراقية ضمن اتفاقية اربيل التي تشكلت بموجبها الحكومة عقب انتخابات ٢٠١٠ ولكنه اكد امكانية استبداله بمجلس الخدمة الاتحادي المنصوص عليه دستوريا.

وقال عضو الوفد المفاوض للتحالف الوطني، رئيس الكتلة الصدرية في مجلس النواب بهاء الاعرجي "تم مسبقا في الاجتماع الاول الذي عقدته اللجنة التحضيرية بالرئاسات الثلاث، الاتفاق على عدم ادراج المسائل التي ترتبط بالقضاء، كملف اتهام نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بدعمه لمجاميع مسلحة، حتى يبتعد القضاء عن السياسة وحتى لا تكون هناك ضغوطات من التحالف الوطني او القائمة العراقية".

وفيما يتعلق بخلاف رئيس الوزراء نوري المالكي مع نائبه صالح المطلك قلل الاعرجي في مقابلة مع (المدى) امس، من اهميتها وبين "انها ليست بالمعضلة الكبيرة وبالامكان حلها بين الطرفين بعيدا عن المؤتمر الوطني".

وينتظر التحالف الوطني أوراق الكتل السياسية في اجتماع اليوم من اجل دراستها جيدا، ويبين عضو الوفد المفاوض للتحالف الوطني "قدمنا مبكرا ورقتنا، وسنجمع بينها وما تقدمه باقي الكتل في قائمة واحدة، وفرز المشتركات عن النقاط الخلافية التي سيتم مناقشتها فيما بعد حتى نكون امام ورقة واحدة"، ويرى الاعرجي انه "ليس المعقول أن يكون هناك ثلاث أوراق يتم وضع الحلول لها سوية وبالتالي فإن الورقة المشتركة ستكون برنامجا لعمل المؤتمر الوطني العام الذي دعا اليه رئيس الجمهورية".

وعقب اجتماع اليوم سيكون لقاء آخر يجمع اللجنة بالرئاسات الثلاث لمناقشة الورقة المشتركة، ويوضح الاعرجي "بعدها ستستحدث لجان فرعية تعمل على ايجاد صيغة معينة لايجاد الحلول للورقة الموحدة وتسلم هذه اللجان تخويلا الى الرئاسات الثلاث بإنهاء عملها ليحدد حينها موعد المؤتمر الوطني العام الذي سيحضره جميع ممثلي الكتل السياسية". وشدد الاعرجي على صعوبة الإجراءات التي تسبق المؤتمر الوطني وقال "سوف لن ينعقد دون مرور عدة اسابيع فالإجراءات قد تبدو معقدة ولكن يجب تجاوزها". وكشف رئيس الكتلة الصدرية في مجلس النواب عما تنطوي عليه ورقة التحالف الوطني وقال "قدمنا ٣ أبواب؛ اولها يتعلق بالملف البرلماني والمشاكل التي تحوط به، كالنظام الداخلي للبرلمان الذي لم يكتمل حتى اللحظة، كما شمل وضع جدول زمني للقوانين المهمة لاسيما تلك التي نص عليها الدستور والتداخل مابين السلطة التشريعية والتنفيذية، والهيئات المستقلة ومرجعيتها".

اما الباب الثاني، فأشار الاعرجي الى انه يتحدث عن السلطة التنفيذية، واردف "هذا الجانب فيه محوران، رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، ومعرفة مدى قدرتهما على اداء مهامهما طوال الفترة الماضية بما يتفق مع الدستور، اما الحكومة فيجب البحث عما انجزته بالنسبة للقوانين التي ترتبط بها كالمادة ١٤٠ من الدستور المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها، ومشاكل بغداد والإقليم من جهة، والمحافظات من جهة، وقانون النفط والغاز و الوزارات الامنية".

في حين يتطرق الباب الثالث وعلى ما يقول الاعرجي الى السلطة القضائية، وتابع "هناك جملة من القوانين ذات علاقة مع القضاء، كتشريع المحكمة الاتحادية، ومجلس القضاء الأعلى".

وعن إمكانية حل الأزمة السياسية من خلال المؤتمر الوطني، يرفض الاعرجي ان يقتصر اللقاء على تباحث أزمة دولة القانون والعراقية وقال "لدينا رؤية تختلف عن تلك التي ينطلق منها شركاؤنا، فلا نريد للمؤتمر حل خلافات العراقية ودولة القانون والحكومة، انما ايجاد صيغة لحل جميع المشاكل العالقة بين الأطراف السياسية دون استثناء، ونريد وضع ورقة عمل لعراق ما بعد الانسحاب، وبرغم الصعوبات فنحن متفائلون ولكننا ننتظر من خلال الاجتماعين المقبلين جدية الاطراف في التعاطي مع الازمة السياسية بحسن نية".

القائمة العراقية، هي الاخرى استبعدت ادراج ملفي الهاشمي والمطلك على طاولة النقاش في المؤتمر الوطني او اجتماعات اللجان التحضيرية، لكنها المحت الى امكانية طرحه خلف الكواليس وايجاد بعض ما اعتبرته اشباه حلول لهذه الملفات. العراقية اعلنت حرصها على تطبيق بنود الدستور دون انتقائية، ولكنها حذرت من التوافقات السياسية التي بنيت على اساسها العملية السياسية وحكومة الولاية الثانية للمالكي.

وقالت عضو اللجنة وحدة الجميلي "نبحث في المؤتمر الوطني عن ضرورة ايجاد الحلول من خلال الاحتكام الى الدستور باعتباره المرجع الاعلى للعملية الديمقراطية في البلاد"، مستدركة "على الا تتحكم جهات متنفذة بتفسير بنوده وفق الأهواء الشخصية والحزبية الضيقة". ولم تغفل الجميلي في اتصال هاتفي مع (المدى) امس عن التوافق السياسي وأوضحت "يريد البعض في هذه الفترة تجاوزه ولكننا نقف بالضد من هذا التوجه، لان العقد الذي تم على أساسه تشكيل الحكومة، التوافقات السياسية التي تمخضت عنها اتفاقيات اربيل وحصولنا على المكاسب التي تخمضت عنه تلك المباحثات التي اعطت الشرعية لحكومة يرأسها المالكي في الوقت الحالي".

كما تشكو العراقية وحسب الجميلي حق المواطنة والتمثيل في مؤسسات الدولة وبينت "سنضع على طاولة النقاشات التوازن في المؤسسات لاسيما العسكرية".

بخصوص ملفي الهاشمي والمطلك ذكرت النائبة عن العراقية "سوف لن يكون لهما حصة مهمة في اللقاء الوطني، لكن ستبحث خلف الكواليس من اجل ايجاد اشباه حلول لها"، لافتة الى ان "هذين الملفين يسودهما الركود ولا يوجد اي تحريك لهما، وان الكتل السياسية في هدنة، ويجب عليهم ايقاف التصعيد الاعلامي لايصال رسائل طمأنينة إلى الشارع العراقي للتفاؤل بالمؤتمر الوطني". اما ائتلاف الكتلة الكردستانية، فقد كشف عدم امكانية إسناد منصب المجلس الوطني للسياسات العليا الى العراقية بعد اتفاق الكتل السياسية على الالتزام بالدستور في المؤتمر الوطني، كما ذكر ان حل الازمة يكون من خلال التعويل على اتفاقية أربيل والتخلص من هيمنة طرف معين على المؤسسة العسكرية، في اشارة الى التحالف الوطني.

النائب الكردستاني شوان محمد طه شرح لـ(المدى) ابرز بنود الورقة التي سيقدمها ائتلافه الى المؤتمر الوطني، وقال "انها تشمل قسمين، الاول يتعلق بالمشكلة السياسية عموما، فيجب الالتزام حرفيا بالدستور واتفاقيات اربيل، لكن يجب ابعاد التوافقات التي تتعارض مع بنود الاول".

وبهذا يستنتج طه، "ان مطالبة العراقية بمجلس السياسات العليا باتت شبه مستحيلة وبإمكانهم البحث عن منصب آخر ويمكن منحهم المجلس الاتحادي المنصوص عليه في الدستور".

وتابع النائب الكردستاني "هناك أيضا ملف التوازن الذي شكلت لجنة لمتابعته ولكنها غير فعالة، ونريد اليوم إعادة الحياة لها من خلال المؤتمر الوطني لاسيما في المؤسسة العسكرية التي يسيطر عليها طرف سياسي واحد".

اما عن الخلافات بين الإقليم والمركز، قال طه "وضعناها ايضا في الورقة وفي مقدمتها المادة ١٤٠ وقانون النفط والغاز وملف البيشمركة وتمويلها".

عالم آخر

▪ سرمد الطائي

الأنثى تطلق حوار العلمانية والإسلام

نشوة كبيرة تملكتني في شارع المتنبي الجمعة. الشارع يكاد في الغالب يخلو من النساء، حتى إنني لم اعثر على جواب لسؤال الأصدقاء الأجانب: أين النساء؟ فعلا أين النساء؟ لكن سوق الكتاب العتيق المتواري بدلال وسط أعظم غابة شناشيل في الشرق الأوسط، احتشد بعدد كبير من العراقيات خلال إطلاق مبادرة تخص حال المرأة في بلادنا. أقف هنا الى جوار زوجتي، وألمح عشرات الصديقات، نسوة لا اعرفهن، أخريات برزن في مجالات ممتازة، سيدات يملؤهن الوقار وفتيات مقبلات على الحياة يطالبن بحقوقهن بشجاعة نادرة. ألمح أشباح أمي وكل النساء القويات اللاتي عرفتهن في حياتي.. وهي تحوم حول هذا الحشد، وأحدق في صور الرائدات الملصقة على بوستر أنيق في مدخل بيت المدى حيث تحدثت النساء بمجموعة مطالب مهمة ردا على إجراءات وزيرة المالكي لشؤون المرأة. ألمح آلاف النساء في مختلف مدننا وهن يقرأن بحماس مبادرة زميلاتهن في شارع المتنبي، ويتجهزن لخوض تجربة جديدة لا بد ان تلجها بلادنا وهي تتخلص من أطواق التخلف والعزلة التي فرضها صدام حسين في ذلك العهد، وكل من يشبهه في هذا العهد.

استذكر هنا المعركة التي خضناها قبل أكثر من سنة في مواجهة إغلاق سيرك البصرة وإلغاء مهرجان بابل ومهزلة كامل الزيدي في بغداد الذي أغلق النوادي الاجتماعية دفعة واحدة... وأتذكر أنني دعوت يومذاك الى اطلاق حوار تأخر كثيرا بين العلمانية والإسلام في العراق. فالعنف الأسود حرم المجتمع المدني من خوض سجال مع السلطة المتشددة في الغالب. والعنف الأسود جعل صوت "الاعتدال الإسلامي" خافتا. والعنف الأسود أتاح لكبار المتشددين أن يستولوا على مصائرنا لسنوات. والعنف ذاته إلى جانب الفشل في كل شيء تقريبا، أتاح للاحزاب الدينية ان تنهرب ٩ أعوام من الإجابة عن سؤال: كيف تحكم دولة حديثة في القرن ٢١؟

قلت قبل أكثر من سنة ان علينا اطلاق حوار والعمل على إعداد "اعلان حريات" سيكون مفيدا للجميع. اذ سيعرف العلماني حينها ماذا عليه ان يصنع، ويعترف الإسلامي بضرورة ان ينشغل قليلا ويفكر في سؤال الحكم المدني كما سبق لاردوغان ان فعل. كما دعوت الى الحذر من اختزال المواجهة بين المعسكرين في قنينة خمر او حفلة غنائية او حلبة رقص او شباب يريدون العيش بطريقة حديثة مثل أقرانهم في بريطانيا او ماليزيا.

لكن الأمور تتلكأ والحوار يتأخر، فالجميع يشغلنا بمؤامرة انقلابية هنا او مخطط تخريبي هناك، او موجة تفجيرات يتبادل الكبار الاتهامات بشأنها. الا ان وزيرة المرأة في حكومة المالكي "تستحق التقدير" حين حركت المياه الراكدة بين العلمانية والاسلام، وبين الاعتدال والتشدد. فاللجان والتوصيات التي تشبه الحملة الايمانية سيئة الذكر، والتي تقوم على رفض صورة الدولة الحديثة التي نريد اعتمادها كي نتخلص من عزلة طويلة فرضتها علينا سياسات صدام... كلها خطوات كانت وراءها وزيرة المرأة التي لم يسعفها الحظ في ان تدرك ردة الفعل الشجاعة التي يمكن أن تصدر من نساء هذا البلد.

يمكن أن يتنازل أبو العتاهية عن زق الخمر، ويمكن لزرياب أن يقوم بتكسير عوده.. بل أن يلتزم الأصمعي الصمت مؤقتا. ولكن هل يمكن لحكمة حكومتنا ان ترتهن نصف المجتمع بقيود طاردة من الحياة، وان تخرجها من حساب التنمية كما تقول بسمة الخطيب؟

بمعادلة تنموية بسيطة ندرك ان ربع الرجال موظفون لا يفعلون شيئا تقريبا في دوائر الكهرباء والماء والمصانع الخاوية والبلديات العاطلة..الخ. كما ان ربعهم الآخر يحمل السلاح في نقاط التفتيش. ربع ثالث يبيع العلكة ورصيد النقال في التقاطعات.. ولعل ١٠ في المئة من الرجال فقط كما يقول الخبراء، يؤدون عملا حقيقيا في العراق. اما اذا شغلنا المرأة وهي نصف المجتمع الآخر بكومة قيود بدائية تتمنطق بها الوزيرة، فليس علينا ان نتذمر ثانية من تلكؤ قطاع الطاقة او انتشار الازبال في الأزقة، ولا انعدام الامن.. فصورة كهذه تعني اننا شعب عاطل ومعطل ومتفرغ لحروب ثانوية منذ ٤٠ عاما.

ما حصل ان وزيرة المرأة حركت مياها راكدة.. وعلى نسائنا الشجاعات ان يقمن بتدشين حوار العلمانية والدين انطلاقا من فهم تنموي اقتصادي وثقافي بالتأكيد، ونحن على الأثر سيداتي...

عمان تمسك ممول ائتلاف علاوي بتهم تبييض الأموال

دولة القانون لـ(المدى): بغداد تتقصى أسباب اعتقال الخنجر

خميس الخنجر

□ بغداد/ المدى

كشف ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، عزم الحكومة على الاتصال بنظيرتها الأردنية من اجل الحصول على المعلومات بخصوص قضية اتهام التاجر العراقي خميس الخنجر والذي يعد ابرز ممولي القائمة العراقية.

وقال القيادي في الائتلاف وأمين عام حركة الشباب الحر، سعد المطلبي في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس عقب الأنباء التي ترددت حول اعتقال السلطات الاردنية الخنجر بتهم تتعلق بتبييض الاموال العراقية "سيكون هناك تبادل للمعلومات بين بغداد وعمان حول طبيعة التهم الموجهة الى الخنجر، وما اذا كان الأمر متعلقا بالإرهاب والفساد المالي الموجود في بعض دوائر الدولة".

وتابع المطلبي "في حال ثبوت ان المتهم كان قد ارتكب جريمة لها ارتباط بالعراق وفقا لقانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ فستقوم الدولة على جلبه من الأردن وتقديمه إلى القضاء من اجل محاسبته".

وذكرت بعض المصادر في الأردن قيام السلطات الأمنية الأردنية بإلقاء القبض على رأس القائمة العراقية في عمان "خميس الخنجر"

وكانت صحيفة القدس العربي قد نشرت في عددها الصادر بتأريخ ٩ شباط ٢٠١٢ موضوعا خطيرا حول نقل أموال عراقية بالطائرات وتوديعها في الحساب المصرفي لمدير المخابرات الأسبق محمد الذهبي ، وأن المحكمة الأردنية أودعت الذهبي في السجن ١٤ يوما على ذمة التحقيق بتهمة غسيل الأموال وكيفية نقلها بالطائرات من العراق الى الأردن.

وقالت صحيفة آرام الاردنية بأن قيمة المبالغ التي تدور حولها الشبهات نحو ٣٠ مليون دينار أردني . واستمع القاضي الصوراني الاربعاء الى شهادة المدير السابق لمكتب الذهبي وعدد من الاشخاص معظمهم من الجنسية العراقية حول القضية. مضيفة أن الذهبي يملك حصصاً تجارية ومالية في شركات أردنية من بينها شركة طيران، قيل أنه سهل لصاحبها صفقات غامضة، ومشبوهة منها شبهة غسل الأموال عبر طائرات الشركة على خط الأردن- العراق.

وأكدت صحيفة الرأي الأردنية الخبر قائلة: كانت وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في البنك المركزي قد احالت مؤخرا تلك القضية لدائرة ادعاء عمان والتي باشر التحقيق فيها رئيس الدائرة القاضي محمد الصوراني بجمع البينات والادلة، شخصية كانت او خطية، وتمثلت البينات الشخصية بسماع القاضي الصوراني لشهادة عدد من الاشخاص القريبين من الذهبي منهم رئيس فرع احد البنوك الذي كان يتعامل معه الذهبي اثناء توليه منصب مدير المخابرات آنذاك ومدير مكتب الذهبي وآخرون من جنسية عراقية كانوا على تواصل مع الذهبي.

دعا إلى تشريع قانون الأحزاب وتعديل الدستور وإلغاء المحاصصة

التيار الديمقراطي: الانتخابات المبكرة الحل الأمثل للخروج من الأزمة

□ بابل/ المدى

أكد التيار الديمقراطي، أمس، أن المشكلة الأساس في الأزمة الحالية تتمثل بالطائفية السياسية، داعياً إلى ضرورة وضع إستراتيجية طويلة الأمد لمعالجة الأوضاع تتضمن تشريع قانون للأحزاب وتعديل الدستور، فضلا عن إجراء انتخابات مبكرة وإلغاء نظام المحاصصة.

وقال القيادي في التيار ضياء الشكرجي خلال كلمة في المؤتمر الذي عقده التيار، امس، في محافظة بابل، إن "الأزمة الحالية التي تعصف بالبلاد تتطلب وضع إستراتيجية طويلة الأمد للخروج منها"، مبينا أنها "لا تتمثل في الصراع بين دولة القانون والقائمة العراقية ولا بين القادة السياسيين، مثلما لا تعني قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، أو الدعوة لإقامة الأقاليم أو رفضها، بل بالطائفية السياسية".

وأوضح الشكرجي أن "معالجة الأزمة يتطلب تشريع قانون مثالي للأحزاب ينسجم مع مبادئ الديمقراطية والمواطنة"، مشدداً على ضرورة أن "ينص القانون على حظر تأسيس أي حزب على أساس ديني أو مذهبي".

يذكر أن التيار الديمقراطي في محافظة بابل، مركزها مدينة الحلة، ١٠٠ كم جنوب العاصمة بغداد، يتألف من أربعة أحزاب هي الشيوعي العراقي، الاتحاد الوطني الديمقراطي، الحزب الديمقراطي الأول والحزب الديمقراطي.

وسبق أن قام التيار في غضون العامين الماضيين بتنظيم عدد من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات السلمية التي طالب المشاركون فيها بتحسين الخدمات وتقليص ظاهرة البطالة ومعالجة أزمة السكن والقضاء على الفساد الإداري والتصدي بحزم للتدخلات الخارجية.

من جانبه، قال القيادي في التيار عماد عاشور في تصريحات السومرية نيوز"، إن "المؤتمر ناقش الأزمة التي تمر بالبلاد حالياً للخروج بتوصيات تخدم العملية السياسية"، لافتاً إلى أن "المركز العام للتيار الديمقراطي اتفق على إقامة مؤتمرات في كل محافظة لمناقشة توصياتها في مؤتمر شعبي عام بهدف وضع العملية السياسية في طريقها الصحيح".

على صعيد متصل قال نائب رئيس التيار الديمقراطي في بابل سلام حربة ، إن "المؤتمر خرج بتوصيات أكدت على أهمية عقد المؤتمر الوطني في بغداد بمشاركة القوى الديمقراطية كافة ومنها التيار الديمقراطي"، لافتاً إلى أنه "أوصى كذلك بتشريع قانون مثالي للأحزاب وتعديل قانون الانتخابات الحالي والدستور وإجراء انتخابات مبكرة وإلغاء نظام المحاصصة وبناء دولة المؤسسات التي تحقق المشروع الوطني".

وكان رئيسا الجمهورية جلال طالباني والبرلمان أسامة النجيفي قد اتفقا خلال اجتماع عقد في محافظة السليمانية، في (٢٧ كانون الأول ٢٠١١ الماضي)، على عقد مؤتمر وطني عام لجميع القوى السياسية لمعالجة القضايا المتعلقة بإدارة الحكم والدولة ووضع الحلول الأزمة لها، فيما رفض التحالف الوطني عقد المؤتمر في كردستان، مشدداً على ضرورة عقده ببغداد، ودعا إلى دعمه وإبعاد قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي عن التسييس.

يذكر أن العراق يعيش أزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي، على خلفية إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، بعد اتهامه بدعم الإرهاب، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي، طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي في القائمة العراقية أيضا، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني"، الأمر الذي دفع العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن المالكي، قبل أن تقرر في (٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢) العودة إلى جلسات مجلس النواب، في حين أعلنت في (السادس من شباط ٢٠١٢)، أن مكوناتها اتفقت على إنهاء مقاطعة مجلس الوزراء وعودة جميع وزرائها لحضور جلسات المجلس.

التيار الديمقراطي العراقي... ارشيف